الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/52/94
S/1997/230
18 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت*
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إليكم البيان الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن ألبانيا.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ن. هـ. بيغمان
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

* A/52/50.

المرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان صادر في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن ألبانيا

١ - بمناسبة الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، السيد هانس فان ميرلو، إلى ألبانيا، أعرب عن قلقه البالغ للحالة السائدة في البلد وآثارها المحتملة على المنطقة. وإن الاتحاد الأوروبي وإن كان يعترف بضرورة إعادة النظام إلى نصابه ويشجب أعمال العنف التي حصلت، فهو يأمل أن تبرهن جميع الأطراف على أكبر قدر من ضبط النفس ويحث على تجنب حدوث مزيد من العنف. ويطلب الاتحاد الأوروبي بحزم من السلطات الألبانية وجميع الأطراف الأخرى مراعاة حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات، والحريات الأساسية وفقا للالتزامات الدولية لألبانيا. ولا يجب أن تستخدم حالة الطوارئ العامة كذريعة لتقويض هذه الحقوق أو النظام الديمقراطي. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن ترفع حالة الطوارئ العامة بأسرع وقت ممكن. وينتظر الاتحاد من السلطات الألبانية أن تحافظ على حرية التعبير وحرية الإعلام وأن تكف عن مضايقة وسائط الإعلام الأجنبية والوطنية. وتقع أيضا على المعارضة مسؤوليات. ونحن نؤيد توصية مجلس أوروبا الموجهة إلى المعارضة بأن تعود، احتراما لمبادئ الديمقراطية، الى احتلال مقاعدها في البرلمان وتشترك في أعماله.

٢ - ويحث الاتحاد الأوروبي السلطات الألبانية على كفالة أمن الرعايا الأجانب الموجودين في ألبانيا وعلى التعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن رفاههم.

٣ - ويحث الاتحاد الأوروبي القوى السياسية الألبانية على بدء الحوار، وعلى التعاون معا تعاونا مسؤولا لحل الأزمة الحالية بأسرع ما يمكن وإقامة حكومة تحظى بتأييد واسع النطاق. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروريا لضمان العمليات الديمقراطية. وهو يدين جميع المحاولات، بالتهديد أو باستخدام السلاح، لزعزعة الاستقرار أو الاستيلاء على الحكم، ويحث جميع القوى السياسية الألبانية أيضا على إدانة هذه التصرفات وعلى السعي إلى منعها. وفي نفس الوقت، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن وجود عملية موازية لتعزيز المصالحة الوطنية، تؤدي إلى إمكانية إجراء انتخابات تشريعية جديدة وإلى دستور جديد أمر ضروري.

٤ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإرسال ممثل خاص عنه إلى ألبانيا، ويحث ألبانيا، بوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على التعاون التام معه في بعثته. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا تضطلع به

من أجل تحقيق توفيق سلمي في ألبانيا. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المساعدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مسعاها.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذها مجلس أوروبا، ويطلب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا أن يتعاونا تعاونا وثيقا من أجل تعزيز الديمقراطية في ألبانيا.

٥ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالبعثة التي يخطط مصرف النقد الدولي والبنك العالمي لإرسالها إلى ألبانيا، ويحث حكومة ألبانيا على التوصل إلى اتفاق بشأن طرق إنهاء الأزمة الحالية، ورصد المشاريع الاستثمارية، واستعادة السلامة الاقتصادية على أساس برنامج تتفق عليه مع مصرف النقد الدولي.

٦ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي، مذكرا بالنتائج التي توصل إليها مجلس أوروبا في ٢٤ شباط/فبراير، استعداده لمواصلة المساعدة التي يقدمها حاليا إلى ألبانيا ضمن إطار برنامج تقديم المساعدة لإعادة بناء الاقتصاد في بولندا وهنغاريا (PHARE)، بما في ذلك من خلال تدابير معينة ترمي إلى التخفيف من آثار الحالة القائمة في ألبانيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد طبعا لتقديم المساعدة الإنسانية إن اقتضت الحاجة ذلك. ولكن الاتحاد الأوروبي يشغله ما يعاني منه تنفيذ العلاقات القائمة مع ألبانيا في مجال التجارة والتعاون، وكذلك فيما يتعلق ببرنامج تقديم المساعدة لإعادة بناء الاقتصاد في بولندا وهنغاريا (PHARE)، من جراء الظروف الحالية. والاتحاد الأوروبي على استعداد، حالما تعود الظروف السياسية والاقتصادية إلى طبيعتها، للنظر في تعزيز العلاقات مع ألبانيا، ضمن إطار النهج الإقليمي الذي يتبعه وبهدف تعزيز الاستقرار في المنطقة.

٧ - وقد أظهر الاتحاد الأوروبي على الدوام التأييد الثابت لإقامة ألبانيا الديمقراطية. وهو يواصل تأييده لهذا الهدف. ولكن هذا يقتضي من ألبانيا قبول مبادئ الديمقراطية وممارساتها.

٨ - وينضم إلى هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وقبرص، وهي أيضا من البلدان المنتسبة إلى الاتحاد، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي هي أعضاء في المجال الاقتصادي الأوروبي.

- - - - -